ملحق شهري

العربي الجديد

فلسطين

الأحد **28** نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 م 23 ربيع الآخر 1443 هـ □ العدد 77 السنة الثامنة
Sunday **28** November 2021

مسار

مؤتمر مدريد: من حلم التحرير إلى وهم الدولة
[3.2]

استعادة

أكثر من وعد بلفور وأقل من دولة
[5.4]

قضية

ماذا تبقّى من اللجوء الفلسطيني في لبنان؟
[7.6]

30 عاماً من التفاوض لم توقف النضال (مجدي فتحي/ Getty)

مدريد ووهم الفرص الضائعة

حيّان جابر

تتداول بعض التحليلات التاريخية والسياسية المعنية بالوضع الفلسطيني فرضية متخيلة، مفادها بأن الفلسطينيين قد أضاعوا فرصاً تاريخية عديدة نتيجة تعنت القيادة السياسية أولاً والشارع ثانياً، حيث تنطلق هذه الانتقادات من تمسك الشعب الفلسطيني بحقه في النضال حتى استعادة جميع حقوقه المستلبة، كحق العودة وصولاً إلى التحرير الكامل والشامل، بدلاً من القبول والإقرار والاعتراف بالقرارات الدولية، التي تضمن لهم نظرياً استعادة جزء من حقوقهم الفردية والجماعية. فوفق هذه الفرضية، شكل الموقف الرسمي والشعبي الفلسطيني عائقاً صلباً وربما وحيداً أمام تنفيذ قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة العامة في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1947، وكذلك أمام تنفيذ القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن في يونيو/ حزيران 1967، والقاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967 مقابل السلام مع العالم العربي، وهو ما أثبت مؤتمر مدريد خطأه كما أثبته اتفاق أوسلو الناتج عن المؤتمر.

فبعد مضي 30 عاماً على انعقاد مؤتمر مدريد بمشاركة عربية رسمية وفلسطينية غير رسمية، وبعد مضي أكثر من 28 عاماً على توقيع اتفاق أوسلو، بات واضحاً أن الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي لم يكن في أي يوم من الأيام عائقاً أمام تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والقرارات الدولية المتعلقة بالحقوق الفلسطينية، فها نحن اليوم نقف على بعد أكثر من ربع قرن على التزام الجسم الفلسطيني الكامل بالقرارات الدولية، بل وبأقل مما تقره القرارات الدولية وفق اتفاق أوسلو، ونرى بأعيننا نتيجة ذلك واقعاً غير قابل للشك، فرضته الصهيونية وداعموها الدوليون، يكرس الاحتلال ويقوض إمكانات تنفيذ أي حل يعيد للفلسطينيين حقوقهم أو حتى جزءاً منها، من تواصل جريمة حصار قطاع غزة وقصف المناطق المدنية داخله (مستشفيات ومدارس ومنازل سكنية وتجارية) بشكل دوري، إلى تقطيع وقضم أراضي الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس، وصولاً إلى الإقرار الأميركي (في ظل ولاية ترامب الرئاسية بالحد الأدنى) بصفقة القرن قولاً وفعلاً، ومروراً بتقويض إمكانيات عودة وتعويض مجمل اللاجئين الفلسطينيين.

إذاً ما قبل مؤتمر مدريد مختلف تماماً عما بعده، فالمؤتمر يجب أن يصبح بمثابة مثال عملي على ثمن التنازل عن أي حق من حقوقنا الكاملة، ونموذج واضح عن مسؤولية الصهيونية في إدامة الصراع المختلق على أرض فلسطين، وقاعدة ثابتة على تسويف وعدم مبالاة المجتمع الدولي بالحقوق الفلسطينية وربما بمجمل حقوق الشعوب المضطهدة والمظلومة. فقد ثبت بعد مدريد أن المجتمع الدولي، ممثلاً بالهيئات الدولية وبالدول العظمى المسيطرة، غير معني بتطبيق القانون الدولي، سواء قبل أو بعد الاعتراف الفلسطيني الرسمي بالقرارات الدولية، وهو ما تم إثباته منذ زمن بعيد عبر تجاهل المجتمع الدولي المتكرر لجميع الجرائم والانتهاكات الصهيونية منذ مرحلة الانتداب البريطاني، ويعاد إثباته يومياً حتى اللحظة بذات الممارسة التي تتجاهل مجمل جرائم الصهيونية، وعلى رأسها تطهير شعب وأرض فلسطين عرقياً، وتهجير الفلسطينيين قسرياً، والتمييز العنصري تجاه شعب فلسطين الأصلي.

وعليه لم ولن تقدم المشاركة الفلسطينية (غير الرسمية) والعربية في مؤتمر مدريد أو سواه من المؤتمرات الشكلية شيئاً على صعيد استعادة الحقوق، كما لم تضف الاتفاقات والالتزامات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية أي جديد يذكر أيضاً، وكذلك لن يضيف تمسك محمود عباس؛ رئيس السلطة وحركة فتح الحالي؛ بجميع الالتزامات الأمنية مع الدولة الصهيونية شيئاً يذكر أيضاً، سوى تحوله وتحول أجهزة سلطته الوهمية إلى خط دفاع أول عن الصهيونية ومؤسساتها ومستوطناتها غير الشرعية.

وعليه يمكن القول إن مسار استعادة حقوقنا المستلبة تتطلب تعزيز مسار النضال التحرري والتقدمي الفلسطيني على جميع الأصعدة الميدانية والثقافية والإعلامية والاقتصادية والسياسية، بما فيها على الصعيدين الدولي والعالمي، أي على صعيد المؤسسات الدولية وعلى صعيد شعوب العالم، على قاعدة التعريف بالحقوق الفلسطينية والضغط من أجل الإقرار والاعتراف الكامل بها، والعمل على تعزيز قوة وجهود تحالف القوى الشعبية التحريرية والتقدمية الرافضة لجرائم الدولة الصهيونية ومستوطنيها وداعميهما الدوليين، بدلاً من التعلق بأوهام كاذبة وخادعة، وعوضاً عن تحميل الضحية (شعب فلسطين) وزر ومسؤولية تقاعس المجتمع الدولي عن نصرة الحق وحماية الحقوق الإنسانية والوطنية الفلسطينية، فجميعنا نعلم ماهية قدرات المجتمع الدولي التي تمكنه من وقف الجريمة الصهيونية المرتكبة بحق شعب وأرض فلسطين منذ النكبة، في حال امتلك الإرادة الحقيقية في ذلك، فالحق الفلسطيني ساطع كضوء الشمس تماماً.

الأحد 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 م 23 ربيع الآخر 1443 هـ ◻ العدد 77 السنة السّادسة
Sunday 28 November 2021

مؤتمر مدريد: من حلم التحرير إلى وهم الدولة

لا مؤتمر مدريد، ولا حتى اتفاقيات أوسلو كانت تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية، كان ذلك الوهم أو الهدف الفلسطيني لكن كل المرجعيات التي فرضتها إسرائيل وأميركا لم تكن تتحدث عن تنفيذ قرار 242، بمعنى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها عام 1967، بل عن أن المحادثات مبنية على قرارات الأمم المتحدة وليس تنفيذها

لميس اندوني

لم يكن قرار منظمة التحرير الفلسطينية، المشاركة غير المباشرة في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، متصلاً بحلم إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس الشرقية، بل جاء تحت ضغوط إجماع دولي وتهديدات عربية ودولية، وحرمان الفلسطينيين من تمثيل حقوقهم الوطنية، وتركها لأنظمة عربية.

عكس القرار الفلسطيني موازين القوى المختلة بعد قصف العراق وإضعاف بلاد الرافدين، وانهيار الاتحاد السوفييتي الذي كان يلفظ أنفاسه الأخيرة، لكن القرار أيضاً عكس غياب رؤية استراتيجية فلسطينية، سواء لتحرير كل فلسطين أو إقامة دولة فلسطينية على 20% من أرض فلسطين التاريخية.

صحيح كانت هناك أوهام لدى نخب فلسطينية داخل المنظمة الفلسطينية، أن انتهاء الحرب الباردة سوف تبطل معارضة الولايات المتحدة لفكرة إقامة دولة فلسطينية، وسيادة حالة التخبط والانفراد بالقرار، وحالة من الإحباط التي دبت في كل العالم العربي بعد حرب العراق، بل وحالة استسلام بين بعض القيادات الفلسطينية التي خشيت من مقاطعة مدريد يعني انتهاء منظمة التحرير. هنا لا نقصد نهاية القيادة فحسب بل عودة القضية الفلسطينية إلى الاحتواء الرسمي العربي، خاصة أن واشنطن كانت ترفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، بتمثيل الأردن للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، فالحديث عن تمثيل فلسطيني مستقل كان مرفوضاً أميركياً وإسرائيلياً، تعبيراً عن رفض الحقوق الوطنية الفلسطينية، فالأردن الرسمي يستطيع تمثيل السكان والتفاوض على شكل التسوية النهائية للضفة الغربية والقدس وغزة، لكن الأردن لن يستطيع تمثيل الحقوق التاريخية والوطنية المشروعة وأهمها حق العودة.

يجب التذكير بنقطتين هنا: أولاً، أن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة رفض مراراً أن يمثله الأردن، كناظم لصوته ومطالبه، ثانياً أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى حسمت مسألة التمثيل لصالح منظمة التحرير الفلسطيني، إذ كانت بمثابة تصويت شعبي أهم من قرارات القمة العربية في الرباط ومن اعتراف الأمم المتحدة بالمنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ويجب التذكير أيضاً أن قرار الأردن فك الارتباط الإداري مع الضفة الغربية جاء ردة فعل على الانتفاضة الفلسطينية الأولى. لكن الولايات المتحدة بعد الانتفاضة الأولى رفضت تمثيلا مستقلا للفلسطينيين، لأنها اعتبرت الهوية الفلسطينية تهديداً للشرعية الإسرائيلية، وأصرت منذ مبادرة الرئيس دونالد ريغان «للسلام» عام 1982، أن تبدأ مفاوضات تقود خلالها الأردن وفداً أردنيا فلسطينيا مشتركا مرجعيته النظام الرسمي الأردني، وهو ما رفضه الفلسطينيون. لكن واشنطن عادت وقبلت نتيجة الانتفاضة ورغبتها باحتواء الغضب بعد حصار الرئيس دونالد ريغان «للسلام» عام 1982، أن تبدأ مفاوضات تقود خلالها الأردن وفداً أردنيا فلسطينيا مشتركا مرجعيته النظام الرسمي الأردني، وهو ما رفضه الفلسطينيون. لكن واشنطن عادت وقبلت نتيجة الانتفاضة ورغبتها باحتواء الغضب بعد حصار وتدمير البنى التحتية للعراق، وتأييد الفلسطينيين لمنظمة التحرير، قبل أن يكون هناك وفد مشترك، تم تعيين الشق الفلسطيني منه من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وتكون المنظمة مرجعيته السياسية الوحيدة. طغى حسم مسألة التمثيل في المفاوضات على الأجواء عشية مدريد، التي اتسمت بسيادة إحساس عربي رسمي ومن بعض النخب بالهزيمة، في جزء منه نتج عن وهم احتمال انتصار العراق على أميركا، ما سهل أن تندحرج القرارات كردود فعل وليس كفعل مبني على فهم أو مخطط استراتيجي. غياب الفكر الاستراتيجي كان واضحاً في جلسات المجلس الوطني في الجزائر التي أقرت شروط المشاركة في مؤتمر مدريد، إذ إن الغالب عليها الضغوط

> **جذور فكرة الدولة على جزء من ارض فلسطين نبتت في قرار التقسيم الذي ينادي بدولتين عربية ويهودية**

والاتصالات العربية والغربية للضغط على منظمة التحرير، بدلا من نقاش حقيقي ودراسات لتبعات المشاركة. ولعبت مصر الدور الرئيس بين الدول العربية للضغط باتجاه القبول، أما منظمة التحرير فكانت تحت وهم أو اعتقاد بأن شروط قبولها لقرار مجلس الأمن 242 الذي أضافت له شرطا في بياناتها، هو حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية، كان كافياً لأن تكون مرجعية وهدفاً لمحادثات مدريد وبعد ذلك لاتفاقيات أوسلو.

لا مؤتمر مدريد، ولا حتى اتفاقيات أوسلو كانت تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية، كان ذلك الوهم أو الهدف الفلسطيني لكن كل المرجعيات التي فرضتها إسرائيل وأميركا لم تكن تتحدث عن تنفيذ قرار 242، بمعنى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها عام 1967، بل عن أن المحادثات مبنية على قرارات الأمم المتحدة وليس تنفيذها، أي أن ما ينفذ هو ما يتفق عليه الأطراف تبعا لموازين القوى القصد هنا أن الدولة الفلسطينية لم تكن جزءا من أي من هذه التصورات والمعادلات التي فرضتها إسرائيل وأميركا لما يسمى عمليات السلام أو مفاوضات السلام.

جذور فكرة الدولة على جزء من أرض فلسطين نبتت في قرار التقسيم، الذي ينادي بدولتين عربية ويهودية على أرض فلسطين، حين انطلقت الثورة الفلسطينية، لم يكن ذلك في أهدافها ولا في رؤيتها بل دولة على كامل التراب الفلسطيني، إذ انطلقت قبل حرب 1967، لكنها عادت له بعد الاحتلال وخاصة بعد أن تجاهل قرار 242 حق الشعب الفلسطيني في الحرية والتحرر وتقرير المصير وحق العودة، فبعد الحرب العالمية الثانية وحركات التحرر ضد الكولونيالية ارتبطت فكرة التحرر بحق تقرير المصير وإنشاء الدولة، لكن في حالة فلسطين أصبح شرط إقامة الدولة على جزء من أرض فلسطين التاريخية بالقبول بالتخلي عن السيادة والحقوق الوطنية التاريخية الفلسطينية واستمرار المشروع الاستيطاني العنصري في فلسطين، مما جعله نقيضا للتحرر والاستقلال.

لكن أثناء نضالهم، كما الكثير من الشعوب، وجد الفلسطينيون أنفسهم في حلف مع المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي، والذي أصر وهو الحليف الأهم في مواجهة أميركا، على أن لا حل دون شرعية منبثقة عن الأمم المتحدة التي اعترفت بإسرائيل في القرار 181. ورأينا انعكاس ذلك في القبول فيما سمي ببرنامج النقاط العشر الذي تبنته منظمة التحرير في عام 1974، وساهم في زرع فكرة إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة وغزة وعاصمتها القدس في الوعي الفلسطيني. لكنه بدا كحل مرحلي انتقالي للوصول إلى تحرير كامل فلسطين، ليتحول إلى هدف بحد ذاته خاصة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان وخروج المقاومة الفلسطينية من أقرب نقطة إلى فلسطين.

لا أريد أن أقلل هنا من أهمية اعتراف دول بالدولة الفلسطينية، لأنه في حينها كان، وما زال، اعترافا بالهوية الفلسطينية، وكانت وما زالت إسرائيل ترفض وتحاول منع هذا الاعتراف الدولي، لأن المشروع الصهيوني لا يقبل أي اعتراف بالهوية الوطنية الفلسطينية العربية للشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية في أي قطعة من أرض فلسطين، لكن غياب رؤية فلسطينية واحدة والعقلية المستسلمة في منظمة التحرير التي خضعت لخدعة كبيرة؛ حق تقرير المصير الذي تحدده إملاءات وشروط أميركية وإسرائيلية هو ليس ممارسة لحق تقرير المصير بل عبارة عن استسلام وخضوع للمشروع الصهيوني. حديث أميركا عن دولة فلسطينية، لا يعني دولة فلسطينية مستقلة أو تحرراً، بل كيان تفرضه وتسيطر عليه إسرائيل، فالتسمية هي طعم ليس أكثر، لكن المسألة الأكثر إلحاحا فلسطينيا لا تكمن في النقاش حول دولة أو دولتين، لأن دون العودة إلى مفهوم التحرر الوطني وبرنامج تحرر وطني لا فرق بين التسميات، إن كان دولة ممسوخة تحت شعار حل الدولتين أو دولة واحدة إسرائيل، فالأساس هو إحياء رؤية حركة تحرر وطني جوهره حق العودة لأنه شرط تفكيك المشروع الصهيوني.

حنان عشراوي وحيدر عبدالشافي وفيصل الحسيني مثلوا الطرف الفلسطيني في المؤتمر (ريتارد بيسون/Getty)

مبادرة ريغان

الولايات المتحدة بعد الانتفاضة الأولى رفضت تمثيلا مستقلا للفلسطينيين، لأنها اعتبرت الهوية الفلسطينية تهديدا للشرعية الإسرائيلية، وأصرت منذ مبادرة الرئيس الجمهوري الأسبق دونالد ريغان (الصورة) «للسلام» عام 1982، أن تبدأ مفاوضات تقود خلالها الأردن وفدا أردنيا فلسطينيا مشتركا مرجعيته النظام الرسمي الأردني، وهو ما رفضه الفلسطينيون. لكن واشنطن عادت وقبلت نتيجة الانتفاضة ورغبتها باحتواء الغضب بعد حصار وتدمير البنى التحتية للعراق، وتأييد الفلسطينيين لمنظمة التحرير، قبل أن يكون هناك وفد مشترك، تم تعيين الشق الفلسطيني منه من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وتكون المنظمة مرجعيته السياسية الوحيدة. طغى حسم مسألة التمثيل في المفاوضات على الأجواء عشية مدريد، التي اتسمت بسيادة إحساس عربي رسمي ومن بعض النخب بالهزيمة، في جزء منه نتج عن وهم احتمال انتصار العراق على أميركا، والأهم تخلي الدول العربية عن فلسطين والعراق، ودخول أغلبها في الحرب مع أميركا بعد احتلال الكويت.

مدريد الإبراهيمي

ماجد عزام

تمثل الذكرى الثلاثين لانعقاد مؤتمر مدريد للسلام مناسبة ليست فقط للتذكير بدلالات الحدث الاستراتيجي وإنما بتواصل العملية نفسها في سياقيها الفلسطيني والعربي، وكما العادة مع تحديثات وتحولات لصالح إسرائيل بعيدا عن العناوين وأهداف العملية «على علاّتها»، كما تم الإعلان عنها في العاصمة الاسبانية قبل ثلاثة عقود.

للتذكير، فقد انعقد مؤتمر مدريد للسلام برعاية أميركية جوهرية وروسية وأممية شكلية، بحضور الدول العربية وإسرائيل ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك من أجل حلّ الصراع العربي الإسرائيلي وفق القرارات الدولية 242 و338 وقاعدة الأرض مقابل السلام، بمعنى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في يونيو/ حزيران 1967 مقابل إنهاء العرب حالة العداء وقبولهم بتحقيق السلام معها.

قبل الحديث عن التداعيات والآثار لا بد من التعاطي أولاً بجدية واهتمام مع دلالات مؤتمر مدريد الذي مثّل تعبيراً عن انتهاء الحرب الباردة إثر انهيار الاتحاد السوفييتي ووقائع ما بعد حرب الخليج الثانية -1990 - التي شهدت تدمير وحصار العراق وإخراجه عملياً من دائرة الصراع العربي مع إسرائيل. مؤتمر - عملية مدريد للدقة كان تعبيراً كذلك عن النظرة الأميركية للمشهد في الحوض العربي الإسلامي «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» عبر إطلاق عملية سلام ومفاوضات بين العرب وإسرائيل تكسر الحاجز النفسي، وتنهي عملياً حالة الحرب والعداء، حتى لو لم يتم التوصل إلى سلام نهائي بمعنى أن العملية نفسها هي المهمة بغض النظر عما تحققه من نتائج. مؤتمر مدريد كان تعبيراً أو تجسيداً كذلك لقبول أميركا والمجتمع الدولي بالشرعية الدولية وقراراتها كأساس لحل الصراع العربي الإسرائيلي، مع ترك التنفيذ وحتى التفسير للأطراف المتفاوضة وبالطبع لموازين القوى المختلة على الأرض، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لصالح إسرائيل. في هذا السياق، لا بد من الانتباه إلى أن الدولة العبرية رفضت المشاركة في المؤتمر ثم فعلت ذلك مضطرة وتحت ضغوط شديدة من الإدارة الأميركية «الجمهورية» بقيادة الرئيس جورج بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر، والتي وصلت إلى حجب ضمانات لمساعدات مالية ضخمة عنها ما دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحق شامير للمشاركة، ولكن بشعار أننا سنفاوض العرب مائة عام دون التوصل إلى نتيجة في فلسطين تحديداً، علماً أنه عرّاب ومعلم رئيس الوزراء السابق أيضاً بنيامين نتنياهو الذي سار على نفس القاعدة مع تحديثات وتأويلات خاصة به منها إقراره النظري بحلّ الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية ناقصة وحكم ذاتي زائد، كما اعتاد القول دائماً. في ما يتعلق بالدلالات، لا بد من الإشارة إلى أن أميركا الجمهورية «وحتى الديمقراطية في ما بعد» تصرفت دائماً وفق مصالحها ومصالح إسرائيل المتساوقة معها عبر السعي لإنهاء الصراع وفق موازين القوى الراهنة ودمج إسرائيل في نسيج المنطقة لإنقاذها من نفسها ومن انهيار حتمي في حالة استمرار الصراع بدون حلّ. في الدلالات أيضاً مثلت عملية مدريد إنهاء، أو إلغاء، لآبات قمة الخرطوم العربية الشهيرة الثلاث لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض، حيث قبلت الدول العربية المركزية وتحديداً دول الطوق مع فلسطين بالتفاوض المتضمن اعترافا صريحا بإسرائيل وسعيا للتوصل إلى صلح واتفاق معها وفق قواعد أو نقاط توافق الحد الأدنى العربية، أي قراري 242 و338 وقاعدة الأرض مقابل السلام مع إسرائيل الذي تحوّل إلى خيار استراتيجي للعرب، كما تبدى في المبادرة الشهيرة الصادرة عن قمة بيروت 2002 التي ألغت أيضاً وبأثر رجعي مقررات ولآءات الخرطوم. في النتائج والآثار فلسطينياً أنتج مؤتمر - عملية مدريد اتفاق - عملية أوسلو الانتقالي المرحلي 1993 بغرض التوصل إلى حل نهائي خلال خمس سنوات 1999 وفق قواعد مدريد وما بات يعرف بحلّ الدولتين.

إلا أن الوضع الانتقالي تحوّل إلى دائم، وباتت السلطة الفلسطينية في الذكرى الثلاثين للمؤتمر تقبل بالواقع الراهن، حيث لا سلطة ولا دولة مفضلة بقاءها بحد ذاته دون أفق سياسي واضح ومحدد المعالم، ومتجاهلة حقيقة مهامها المركزية كجسر نحو إقامة الدولة الفلسطينية العتيدة. عربياً: أثمر مؤتمر – عملية مدريد اتفاقا ثنائيا مع الأردن رغم أنه ارتبط مباشرة بأوسلو الفلسطيني بموازاة فشل المسارين السوري واللبناني بعدما كان الاتفاق قاب قوسين أو أدنى، خاصة في السياق السوري. عربياً أيضاً، فشل الحل الإقليمي الساعي لإقامة سلام عربي إسرائيلي شامل يتضمن التطبيع والتعاون في ملفات وقضايا إقليمية مثل اللاجئين والمياه والاقتصاد، ولكن على قاعدة أن إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي مرتبط بحل القضية الفلسطينية. وهو ما رفضته إسرائيل اليمينية مفضلة إدارة لا حل الصراع والإقلاع حتى عن التطبيع والسلام الإقليمي المرتبط بدفع الثمن الفلسطيني، تبدى هذا الفهم اليميني في إقامة الجدر والأسوار مع المحيط العربي والانطواء والخطوات الأحادية تجاه الفلسطينيين من أجل إدارة الصراع بأقل ثمن ممكن، والتي تم تحديثها إسرائيلياً بقاعدة تقليص الصراع لا حلّه لرئيس الوزراء، نفتالي بينت.

في الذكرى الثلاثين لمدريد بات السلام الإقليمي أو للدقة العلاقات العربية الإسرائيلية الإقليمية غير مرتبطة مباشرة بالقضية الفلسطينية ومدريد وقواعده على علاّتها، وإنما بالاتفاقيات الإبراهيمية حيث التطبيع بعيداً عن القضية الفلسطينية، بل طعنة لها، وتجاهل جوهر المبادرة العربية، علماً أنه لا يبدو من الدول العربية المركزية ودول الطوق وإنما من الأطراف في الإمارات العربية المتحدة أبوظبي بدعم كامل من إدارة دونالد ترامب الجمهورية السابقة وحتى إدارة جو بايدن الديمقراطية الحالية رغم حديثها النظري عن حلّ الدولتين بموازاة إقرارها أنه غير مطروح على الأجندة حالياً.

في هذا السياق يمثل اتفاق الكهرباء، مقابل الماء، الأخير الذي تم توقيعه في أبوظبي بمشاركة عمان وتل أبيب، ورعاية مباشرة من واشنطن أفضل تجسيد لمدريد الإبراهيمي وأقصى أحلام مدريد القديم وشيمون بيريز وشرق أوسطه الجديد لم تصل إلى ذلك.

من مركزية القضية الفلسطينية إلى اتفاقيات أبراهام

أحدثت اتفاقيات أبراهام الموقعة بشكل منفرد تغييراً جوهرياً في قواعد اللعبة التفاوضية مع دولة الاحتلال، وذلك بناءً على الكم الكبير من المعطيات التي تبعت توقيع تلك الاتفاقيات، وما تبع ذلك من تغيير في الوعي، وتغيير التعاطي مع الفلسطينيين وحقوقهم، وتكريس حالة التطبيع عربياً

رفقة سفور

كان للانتفاضات والثورات الشعبية التي انطلقت في العديد من العواصم العربية وقع كبير على القضية الفلسطينية، وتراوحت تلك الأبعاد لهذه الثورات بين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجالها الخاص، ما أثر في البيئة السياسية والاستراتيجية الإقليمية والدولية، حيث ما زال مخاض تلك الثورات وأثرها على الحالة الفلسطينية برمتها مستمراً ودون حسم واضح، بعد اتجاه دول عربية لعقد اتفاقيات تطبيع وتحالف مع دولة الاحتلال بشكل منفرد، بعد أن كانت تلك الاتفاقيات تخضع لمسار جماعي، خاصة من قبل دول الطوق بفعل الاعتبارات الأمنية المشتركة لها في مواجهة دولة الاحتلال.

بعد مرور أكثر من عام على توقيع اتفاقيات أبراهام، وهو الاسم الذي يطلق على اتفاقيتي التطبيع برعاية أميركية بين دولة الاحتلال والإمارات العربية المتحدة في 13 آب/ أغسطس 2020، ثم بين دولة الاحتلال والبحرين في 11 أيلول/ سبتمبر 2020، ورغم قصر السنة فكترة زمنية في تقصي التحولات الجيوسياسية الواسعة والعميقة، لكن برزت بعض التحولات بفترة أقصر من ذلك بكثير، في ما يتعلق بتقويض مكانة المقاطعة العربية ضد دولة الاحتلال، فهل كانت اتفاقيات السلام الأحادية المعنونة بأبراهام حدثاً مفصلياً ينطوي عليه تغيير قواعد اللعبة السياسية بين الدول العربية ودولة الاحتلال؟

في الإجابة عن هذا السؤال نستطيع رصد اتجاهين، الأول يعتبر أن الاتفاقية هي مجرد استمرار لعلاقات كانت قائمة في الخفاء، وكل ما فعله الاتفاق هو تصديرها للعلن. ويميل أصحاب هذا الاتجاه للقول بهامشية دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين، وبأنهما لا تملكان تأثيراً جلياً على تطور الأحداث في الشرق الأوسط. وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن اتفاقيات أبراهام هي حالة من تكريس الإقصاء للقضية الفلسطينية ونقلها من المركز إلى الهامش.

أما الاتجاه الثاني فيرى بمحورية دور اتفاقيات أبراهام في مستقبل المنطقة برمته، مع القول بأن قواعد اللعبة القديمة في الشرق الأوسط معرضة للتغيير والاهتزاز تحت موجة الاتفاقيات الفردية مع دولة الاحتلال، وذلك بسبب توغل دولة الاحتلال في عمق العالم العربي بشكل علني وواضح. ويقول أصحاب هذا الاتجاه بتراجع الدورين الإيراني والتركي أمام هذا التحالف المحدث.

يميل أصحاب الاتجاه الثاني للاستنتاج بأن الاختراقة في علاقات دولة الاحتلال مع العالم العربي سوف تتبعها اختراقة في علاقة دولة الاحتلال مع الفلسطينيين، وفق قواعد لعبة جديدة تحت عنوان العالم العربي أولا ثم الفلسطينيون ثانياً أو أخيراً، وهذا سيفضي بالنتيجة لتشكيل علاقات مختلفة بين كيان الاحتلال والفلسطينيين تحت رعاية وسطاء إقليميين جدد بعدما احتكر الغرب هذه الوساطة لفترات طويلة.

تحرك الكتل السياسية العربية منفردة لعقد اتفاقيات مع دولة الاحتلال، أمر تسبب في تغيير المفاهيم وقواعد اللعبة، تجلى الأمر في التهافت على منح شرعية لدولة الاحتلال بعد سنوات من عزلها سياسياً بشكل علني على الأقل، خاصة بسبب الدعم الواضح الذي تلقته دول الاتفاقات من عُمان والسعودية مثلاً، وحالة فتح السوق الإسرائيلية على الشرق الأوسط، وما تطلبه ذلك من تغييرات في الأجهزة الأمنية ومؤسسات السلطة الإسرائيلية من أجل مواكبة هذا التحدي الجديد على كافة المستويات.

> **أحدثت هذه الاتفاقيات الفردية عودة لمصطلحات السلام بعد تجميدها واضطرابها لأكثر من عقدين**

وأحدثت هذه الاتفاقيات الفردية عودة لمصطلحات السلام بعد تجميدها واضطرابها لأكثر من عقدين، وتمثل تلك الاتفاقيات الفردية انسجاماً تاماً مع الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية والتي قامت على عدة أسس، أولها إدارة الصراع وليس حل الصراع، وهذا من أجل إضعاف الجانب الفلسطيني والعربي الذي يذهب لاتفاقيات فردية، حتى يقنع بما تقدمه دولة الاحتلال، انسجاماً مع سياسة الخطوة خطوة التي تبنتها دولة الاحتلال في مفاوضاتها التي تجرّ التسوية إلى مسارات منفصلة، ومن ثم تجرّ المسارات المنفصلة إلى مراحل ومحطات، بعيداً عن الكشف عن رؤية نهائية، أو الذهاب إلى مؤتمر دولي يلزم دولة الاحتلال بإنفاذ التسوية بقوانين دولية رادعة. أتت اتفاقيات أبراهام لتعزز الاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على إبقاء العملية التفاوضية عملية مستمرة، ودعمت دولة الاحتلال في تجنب الوصول لحالة انسداد تام يؤدي لتخلي العرب والفلسطينيين عن خيار التسوية وانتقالهم لخيارات أخرى، وتوجت سعي دولة الاحتلال لاستمرار دفع المفاوض الفلسطيني والعربي للوصول إلى الجزرة، واستمرار الأحاديث حول رفاه وسلام شعوب المنطقة وأمنهم، في الوقت الذي لا تتوقف فيه دولة الاحتلال عن تكريس الحقائق على الأرض من تغول استيطاني وعمليات تهويد للقدس ومحاولات إلغاء قضايا اللاجئين والعودة، وممارسة الفصل العنصري تجاه الفلسطينيين في أراضي 48 والضفة الغربية وحصار غزة.

تاريخياً رحبت دولة الاحتلال بالاستماع للمبادرات الفلسطينية والعربية وأخذت ما قدم فيها من تنازلات على أنها حقوق مكتسبة لها، وبنت عليها من أجل مبادرات جديدة لتحقيق مكتسبات جديدة وتنازلات سخية أكثر، وفي حالة المسار الفردي للتفاوض والاتفاق مع دولة الاحتلال وبسبب الضغوط الخارجية، قدمت الأطراف منفردة تنازلات جديدة، ما دفع الاحتلال إلى المطالبة بالمزيد، فمن يراقب دولة الاحتلال يلاحظ بأن ساستها يتعاملون كأنهم حسموا قضايا القدس واللاجئين والكتل الاستيطانية والدولة منزوعة السلاح منقوصة السيادة.

تعاملت دولة الاحتلال مع المسارات التفاوضية العربية على أنها مسارات منفصلة، وهذا منح العرب من المسار الفلسطيني، مما جعله نقيضا للتحرر والاستقلال.

لكن أثناء نضالهم، كما الكثير من الشعوب، وجد الفلسطينيون أنفسهم في حلف مع المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي، والذي أصر وهو الحليف الأهم في مواجهة أميركا، على أن لا حل دون شرعية منبثقة عن الأمم المتحدة التي اعترفت بإسرائيل في القرار 181. ورأينا انعكاس ذلك في القبول فيما سمي ببرنامج النقاط العشر الذي تبنته منظمة التحرير في عام 1974، وساهم في زرع فكرة إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة وغزة وعاصمتها القدس في الوعي الفلسطيني. لكنه بدا كحل مرحلي انتقالي للوصول إلى تحرير كامل فلسطين، ليتحول إلى هدف بحد ذاته خاصة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان وخروج المقاومة الفلسطينية من أقرب نقطة إلى فلسطين.

لا أريد أن أقلل هنا من أهمية اعتراف دول بالدولة الفلسطينية، لأنه في حينها كان، وما زال، اعترافا بالهوية الفلسطينية، وكانت وما زالت إسرائيل ترفض وتحاول منع هذا الاعتراف الدولي، لأن المشروع الصهيوني لا يقبل أي اعتراف بالهوية الوطنية الفلسطينية العربية للشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية في أي قطعة من أرض فلسطين، لكن غياب رؤية فلسطينية واحدة والعقلية المستسلمة في منظمة التحرير التي خضعت لخدعة كبيرة؛ حق تقرير المصير الذي تحدده إملاءات وشروط أميركية وإسرائيلية هو ليس ممارسة لحق تقرير المصير بل عبارة عن استسلام وخضوع للمشروع الصهيوني. حديث أميركا عن دولة فلسطينية، لا يعني دولة فلسطينية مستقلة أو تحرراً، بل كيان تفرضه وتسيطر عليه إسرائيل، فالتسمية هي طعم ليس أكثر، لكن المسألة الأكثر إلحاحا فلسطينيا لا تكمن في النقاش حول دولة أو دولتين، لأن دون العودة إلى مفهوم التحرر الوطني وبرنامج تحرر وطني لا فرق بين التسميات، إن كان دولة ممسوخة تحت شعار حل الدولتين أو دولة واحدة إسرائيل، فالأساس هو إحياء رؤية حركة تحرر وطني جوهره حق العودة لأنه شرط تفكيك المشروع الصهيوني.

خلال توقيع اتفاقات إبراهام في البيت الأبيض في 15 ديسمبر من العام الماضي (Getty)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

أكثر من بلفور وأقل من دولة

لم تنشأ الحركة الصهيونية بشكل «عفوي» في الأوساط اليهودية، بل دُفعت الراسمالية الإنكليزية إلى ان تبرز نخبا «يهودية» تطرح الفكرة، وان يتولى راسماليون «يهود» تمويل مشروع بناء حركة تدعو إلى «العودة» إلى «الوطن القومي»

بيسان عدوان

«حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين». بجملة واحدة، سطّر وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور رسالة إلى رجل الأعمال اليهودي البريطاني والتر روتشيلد، تتويجاً لعدة ظروف وتطورات الحرب العالمية الأولى ومآلاتها، فبعد يومين من صدور وعد بلفور في الثاني من نوفمبر 1917، نجح الجنرال اللنبي في دحر الجيوش العثمانية والألمانية والنمساوية واجتاح بئر السبع ثم يافا. ونجح في انخراط الولايات المتحدة الأميركية في الحرب العالمية الأولى بعد رشوة الجاليات اليهودية بها التي كان لها باع في زج واشنطن في الحرب.

وعلى الجانب الآخر كان ذلك الوعد مرتبطاً بما آلت إليه الأمور والمخططات الاستعمارية للتاج البريطاني في المشرق كله، وتحديداً في فلسطين.

مناصرة ذلك الوعد لم تقتصر على القوى الاستعمارية في تلك الحقبة، لكن كان لمجموعات الضغط الصهيوني نفوذ قوي أخذ في التوسع ليس على مستوى الدول الكبرى، ولكن على الدول المستعمَرة وحكوماتها والشركات والمؤسسات على مستوى السياسة والإعلاميين والصيارفة والصناعيين ورجال الدين.

خلال ما يزيد عن مئة عام انصرمت على وعد بلفور واقصى ما خرجت به الحكومة البريطانية في سنة 1939، كان الإقرار بان الواجب اقتضى منها مشاورة أصحاب الأرض من الفلسطينيين. لكنها استمرت مع القوى الاستعمارية الأخرى ومع العصابات الإرهابية الصهيونية في تشريد الفلسطينيين وتدمير قراهم وارتكاب المجازر وأعمال التطهير العرقي، ولا تزال تبصر وتمعن أكثر في إدامة تلك الخطيئة والذهاب إلى أقصى درجات الفاشية من قبل تلك الدويلة الاستيطانية العسكرية العنصرية.

ليس وعد بلفور وثيقة جرى تقديمها بناءً على إلحاح الحركة الصهيونية، بل هو الخطوة الأولى لتكريس المشروع، الذي هو صناعة إنكليزية، دولياً، وفتح الباب لتطبيقه عملياً. وبالتالي، ليست المسألة متعلقة بموظف في الخارجية الإنكليزية، بل هي مسألة سياسة استعمارية بريطانية كانت بحاجة إلى هذا الوجود لليهود في فلسطين، بالضبط لأنها تريد منع توحدها، الوحدة التي تعني التطور والاستقلال. حيث كانت تريد أن يبقى العرب في حالة تفكّك وتخلف، ومجال نهب من خلال السيطرة على الأسواق والمواد الأولية. وهذا ما كان قد تحقق قبل وعد بلفور في الاتفاقات التي فرضت تقاسم البلدان العربية بين الدول الاستعمارية. وبالتالي، المأساة الفلسطينية هي جزء من هذه المأساة الأكبر، مأساة منع الوحدة والتطور في الوطن العربي. كانت فكرة إقامة «دولة يهودية» في فلسطين فكرة إنكليزية بحت وليست فكرة أي يهودي أو صهيوني من قبل، وعلى الرغم من كونها فكرة طرحها نابليون بونابرت خلال احتلاله لمصر لكنها كانت عابرة. لكن الراسمالية الإنكليزية أنتجت وخلقت تلك الفكرة بعد أن تخلصت من خطر محمد علي باشا، عبر وضع حاجز في فلسطين يمنع أي تمدد له فيما بعد. وبالتزامن مع هزيمته وفرض استسلامه سنة 1840، أطلق بالمرستون الذي بات وزيراً للخارجية في «بريطانيا العظمى» تصريحه عن إقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين. تلك الفكرة هي لاستجلاب اليهود الذين باتوا «مشكلة أوروبية» إلى ذلك المشروع، فيتحقق من خلال ذلك هدفان: التخلص من اليهود، وبناء حاجز يمنع توحيد المنطقة العربية، ويشلّ مصر بما يُجهض كل إمكانية لميلها إلى تحقيق التطور.

لم تنشأ الحركة الصهيونية بشكل «عفوي» في الأوساط اليهودية، بل دُفعت الراسمالية الإنكليزية إلى أن تبرز نخبا «يهودية» تطرح الفكرة، وان يتولى راسماليون «يهود» تمويل مشروع بناء حركة تدعو إلى «العودة» إلى «الوطن القومي». وكل محاولات اندماجهم في المجتمعات الأوروبية التي حاول اليهود العمل عليها عبر الانخراط في كل الحركات والثورات الأوروبية للمواطنة والمساواة، قوبلت بالرفض من قبل الراسمالية

غرافيتي ضد وعد بلفور في غزة بالذكرى الـ104 لصدوره (يوسف مسعود/Getty)

الدول الاستعمارية. وبالتالي، المأساة الفلسطينية هي جزء من هذه المأساة الأكبر، مأساة منع الوحدة والتطور في الوطن العربي. كانت فكرة إقامة «دولة يهودية» في فلسطين فكرة إنكليزية بحت وليست فكرة أي يهودي أو صهيوني من قبل، وعلى الرغم من كونها فكرة طرحها نابليون بونابرت خلال احتلاله لمصر لكنها كانت عابرة. لكن الراسمالية الإنكليزية أنتجت وخلقت تلك الفكرة بعد أن تخلصت من خطر محمد علي باشا، عبر وضع حاجز في فلسطين يمنع أي تمدد له فيما بعد. وبالتزامن مع هزيمته وفرض استسلامه سنة 1840، أطلق بالمرستون الذي بات وزيراً للخارجية في «بريطانيا العظمى» تصريحه عن إقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين. تلك الفكرة هي لاستجلاب اليهود الذين باتوا «مشكلة أوروبية» إلى ذلك المشروع، فيتحقق من خلال ذلك هدفان: التخلص من اليهود، وبناء حاجز يمنع توحيد المنطقة العربية، ويشلّ مصر بما يُجهض كل إمكانية لميلها إلى تحقيق التطور.

لم تنشأ الحركة الصهيونية بشكل «عفوي» في الأوساط اليهودية، بل دُفعت الراسمالية الإنكليزية إلى أن تبرز نخبا «يهودية» تطرح الفكرة، وان يتولى راسماليون «يهود» تمويل مشروع بناء حركة تدعو إلى «العودة» إلى «الوطن القومي». وكل محاولات اندماجهم في المجتمعات الأوروبية التي حاول اليهود العمل عليها عبر الانخراط في كل الحركات والثورات الأوروبية للمواطنة والمساواة، قوبلت بالرفض من قبل الراسمالية

> لم تنته معاناة الفلسطينيين بعد، رغم قبولهم بحل الدولتين، وتنازلهم عن 78% من أرضهم

الإنكليزية عبر ترحيلهم، والتمييز ضدهم واعتقالاتهم والتضييق عليهم في كافة المجالات، فكان الهولوكوست ضرورة ملحة لنجاح الراسمالية الأوروبية في خلق الوطن البديل لهم. اختارت الحركة الصهيونية قبل قيام إسرائيل تركيز استعمارها ومفاوضاتها مع بريطانيا على المنطقة الغربية الساحلية من فلسطين، لأهميتها الاستراتيجية، وليس انطلاقاً من ادعاءاتها الدينية أو التاريخية، والتي ترتكز في الأساس على المناطق الجبلية الوعرة وسط وشرق فلسطين. وبعد أن استكملت إسرائيل احتلالها لباقي المناطق الفلسطينية، والتي تدعي قدسيتها الدينية لها وارتباطها التاريخي بها، راعت تنفيذ مخططاتها الاستيطانية المكثفة للسيطرة على أكبر مساحة من الأرض وتغيير تركيبتها الديمغرافية وطبيعتها التاريخية، فشرعت بالبحث عن اتفاق مع الفلسطينيين، يضمن لها ذلك تدريجياً عبر السنوات. استغلت الصهيونية متجاوزين بذلك عدد الفلسطينيين في تلك المنطقة بكثير. ولا تعد تلك التحولات مفاجئة، فخلال ثمانينيات القرن الماضي كان عدد المستوطنين اليهود في الضفة والقدس 100 ألف مستوطن، ثم ارتفع خلال العام 2000 إلى 350 ألف مستوطن. وينسجم ذلك التحول مع مطالبات إسرائيل المتدرجة بضم المناطق الفلسطينية المحتلة العام 1967 إليها، إذ بدأ إيهود باراك بالمطالبة بضم 9% فقط منها، وتحدثت صفقة القرن التي وضعت بالتناسب مع بنيامين نتنياهو عن ضم 30% منها، بينما وصلت في عهد بينت، وتصريحات وزيرة العدل الحالية شاكيد إلى ضم منطقة ج كلها.

لم تنته معاناة الفلسطينيين بعد، رغم قبولهم بحل الدولتين، وتنازلهم عن 78% من أرضهم، واعترافهم بإسرائيل، والذي تجسد جميعه بالتوقيع على اتفاق أوسلو العام 1993، وبعد أكثر من ربع قرن على توقيع ذلك الاتفاق، فشلت مبادرة حل الدولتين، ولم تعد هناك معطيات تؤسس لقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود العام 1967. إذ تسعى إسرائيل لضمان السيطرة على أكبر مساحة من الأرض التي تضم أقل نسبة من الفلسطينيين، كما تفعل حالياً في القدس الشرقية ومنطقة «ج»، وموافقتها على الاستمرار بالعمل بفكرة حل الدولتين الذي يضمن حكما ذاتيا للفلسطينيين في الأراضي المكتظة بهم، والذي يعكس ما نشهده اليوم في الضفة الغربية، مع استمرار تأكيدها على أنها لن تمنح الفلسطينيين دولة مستقلة، في إطار تكبيل سيادتهم بادعاءاتها الأمنية، واستمرار سياستها بالسيطرة على مصادرهم الطبيعية ومتابعة حركتهم، وكلها قضايا إلى جانب أخرى، تضمن تبعيتهم والانتقاص من سيادتهم، ومن ثمة إمكانية لجوء إسرائيل إلى إجبار الفلسطينيين على الرحيل من وطنهم عبر التهجير الطوعي استكمالاً لهذه الخطة.

دعا نص إعلان بلفور إلى تأسيس دولة لليهود في فلسطين مع مراعاة الحقوق المدنية والدينية لسكان البلاد من غير اليهود، أي أن وعد بلفور دعا لحل الدولة الواحدة على أساس قومي «يهودي»، مع مراعاة القوميات الأخرى والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية لهم أو ما يعرف بدولة ثنائية القومية. وهذا ما رفضه الكثير من الفلسطينيين لأن القضية وطن وحق، بجانب رفض الدولة العبرية لتلك المقاربة التي تعتمد لإنجاحها على أساس غير منطقي، فإسرائيل تمارس سياسة الفصل والتمييز العنصري منذ عقود ضد الفلسطينيين ليس فقط في المناطق المحتلة العام 1967 وإنما أيضاً في أراضي العام 1948، دون رادع أو مانع، وليس هناك أي مؤشرات لانحلالها. كما أن تلك الفكرة تساوي عدد الفلسطينيين واليهود على مجمل الأراضي الفلسطينية مما يقوض فكرة يهودية الدولة، التي أسست لها الحركة الصهيونية، وقامت إسرائيل على أساسها. ولا يخفى في المقابل أن أدوار بعض الأنظمة العربية التي هرولت نحو التطبيع على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، إنما تستكمل النهج ذاته في توفير شرعية مجانية لدولة الاحتلال والاغتصاب، على نحو يجعل «اتفاقيات إبراهام» شقيقة شرعية لوعد 1917، لا تقل شؤماً وفداحة على الفلسطينيين وتكرس حاجة الراسمالية الجديدة للدولة اليهودية كما فعلت في السابق.

نص الإعلان

دعا نص إعلان بلفور إلى تأسيس دولة لليهود في فلسطين مع مراعاة الحقوق المدنية والدينية لسكان البلاد من غير اليهود، أي أن وعد بلفور دعا لحل الدولة الواحدة على أساس قومي «يهودي»، مع مراعاة القوميات الأخرى والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية لهم أو ما يعرف بدولة ثنائية القومية. وهذا ما رفضه الكثير من الفلسطينيين لأن القضية وطن وحق، بجانب رفض الدولة العبرية لتلك المقاربة التي تعتمد لإنجاحها على أساس غير منطقي، فإسرائيل تمارس سياسة الفصل والتمييز العنصري منذ عقود ضد الفلسطينيين ليس فقط في المناطق المحتلة العام 1967 وإنما أيضاً في أراضي العام 1948، دون رادع أو مانع، وليس هناك أي مؤشرات لانحلالها. كما أن تلك الفكرة تساوي عدد الفلسطينيين واليهود على مجمل الأراضي الفلسطينية مما يقوض فكرة يهودية الدولة، التي أسست لها الحركة الصهيونية، وقامت إسرائيل على أساسها.

لا حل ولا سلام بعد عقود من المفاوضات

لم يجد موّ تمر مدريد للسلام من يحتفي به ويعيد تذكير العالم بنتائجه ووعوده، وهو الذي عقد بمشاركة دولية واعلامية فاعلة وبضغوط اميركية قوية

وجيه العيسه

بعد 30 عاماً على عقد مؤتمر مدريد الذي استمر لمدة ثلاثة أيام من 30 أكتوبر/تشرين الأول إلى الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 1991، لم يجد المؤتمر من يحتفي به ويعيد تذكير العالم بنتائجه ووعوده، هذا المؤتمر الذي عقد بمشاركة دولية وإعلامية فاعلة وبضغوط أميركية قوية، حيث وضعت الإدارة الأميركية ووزير خارجيتها جيمس بيكر كل ثقلها من أجل حضور جميع الأطراف، بمن فيهم الفلسطينيون، تحت مظلة الوفد الأردني، وغضت النظر عن كون أعضاء الوفد الفلسطيني المشارك يمثل منظمة التحرير الفلسطينية فعلياً (رغم اشتراط إسرائيل عدم حضور منظمة التحرير الفلسطينية بشكل رسمي)، وهذا كان مقدمة عملية لفتح قنوات خلفية أدت لاحقا إلى توقيع اتفاقية أوسلو بعد عامين من المؤتمر ومن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة الاحتلال. ويمكن القول إن سياسات الولايات المتحدة لم تتغير بل تم التأكيد عليها على لسان رئيسها بوش (الأب) حين قال « ..... بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين فإن المفاوضات يمكن أن تتم على مراحل وتتحدث عن إقامة حكم ذاتي مؤقت، فإن هذه يمكنها أن تستمر على مدى خمسة أعوام وبعد ثلاثة أعوام، فإن المفاوضات سوف تكون حول الوضع النهائي، ولا يمكن لأحد أن يقول بأي دقة ما هي النتائج النهائية لذلك». وأما رئيس الوزراء الصهيوني العنصري اسحق شامير فقد اختصر كلمته على تأكيد نفس السياسة العنصرية مؤكدا أن «هدف التفاوض المباشر هو التوقيع على معاهدات سلام بين إسرائيل وجاراتها، والتوصل إلى اتفاق على ترتيبات مرحلية للحكم الذاتي مع العرب والفلسطينيين» ودعا إلى «شطب ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الذي يدعو إلى القضاء على إسرائيل».

وأما رئيس الوفد الفلسطيني الدكتور حيدر عبد الشافي فأكد التزام الفلسطينيين وسائر قوى الشعب الفلسطيني بالقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأضاف: «إن القدس الفلسطينية هي عاصمة وطننا ودولتنا المرتقبة، وأي تجاهل للقدس يعتبر بكل وضوح غير مشروع في أنظار المجتمع العالمي، وبعد إهانة للسلام الذي تستحقه مدينة القدس». وقال: «نحن نتكلم باسم الآلاف من أشقائنا وشقيقاتنا.... ينبغي للمستوطنات أن تتوقف لأن السلام لا يمكن أن ينطلق بينما تغتصب الأراضي الفلسطينية».

ومنذ ذلك المؤتمر وخلال 30 عاماً، مر على الجانب الإسرائيلي شامير ورابين وبيرس وباراك وشارون وأولمرت ونتنياهو ووصلنا إلى بينت، أي مرت على الجانب الإسرائيلي حكومات متعددة من اليمين واليسار والوسط، لكن لم تتغير السياسات الاستراتيجية لدول الاحتلال الإسرائيلي. أما الجانب

> وعد شامير الإسرائيليين بأن تستمر المفاوضات عشرات السنين وبدون حلول حقيقية

الأميركي فلم تتغير سياساته منذ بوش (الأب) وكلينتون وبوش الابن وأوباما وترامب وصولا إلى بايدن، حيث انتهى بنا المسار من الحديث عن الاعتراف بالحق الفلسطيني وحق العودة واللاجئين والحدود والدولة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967 ووقف الاستيطان إلى المفاوضات النهائية خلال 5 سنوات من توقيع اتفاقية أوسلو، حتى وصلنا إلى الحديث بعد 30 عاماً عن المطالبة بالعودة إلى المفاوضات والاعتراف بيهودية الدولة «رابين أشار إلى أنه يريد ألا يقل عدد المواطنين اليهود في الدولة عن 80%» هل اختلف شيء في عهود من جاءوا بعده، وتراجع الحديث عن الحل العادل على أساس حل الدولتين، ووصلنا إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال والحديث عن الحل الاقتصادي للسكان الفلسطينيين في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة على ما يتبقى من الأرض، ويتركز الحديث عن الحدود الآمنة لدولة الاحتلال ويهودية يهودية والمطالبة بالاعتراف بذلك، وصولاً إلى صفقة القرن وما تلاها من التطبيع العربي وتغييب للحق الفلسطيني.

هل فكر منظمو مؤتمر مدريد بما ستصل إليه الأوضاع بعد 30 عاما من موعد المؤتمر، وهل كان رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير على حق حين وعد بأن تستمر المفاوضات عشرات السنين وبدون حلول حقيقية؟ وهل كانت الدول العربية على وعي بما كان يخطط لهم في مؤتمر «السلام»، لم تتغير السياسات ولكن بعض الوجوه تغيرت، ولم يجد مدريد من يحتفي به سوى بعض المؤسسات الأهلية والرسمية في النرويج وغيرها.

كان العرب يدعون إلى مؤتمر دولي في حين كانت إسرائيل تصر على التفاوض المباشر والمنفرد مع كل دولة وحدها وهذا ما جرى فعلياً من كامب ديفيد الأولى، وتم استبعاد المؤتمرات الدولية والأمم المتحدة ووضع صيغة مختلفة تحت مسمى الرباعية الدولية، والتي لم يكن لها دور حقيقي سوى الضغط على الجانب العربي والفلسطيني خاصة للقبول بما هو ممكن وليس بما هو حق، ولعب طوني بلير ممثل الرباعية في المنطقة الدور الرئيسي في تمرير هذه السياسات من خلال الدعم الأميركي سياسيا والدعم الاقتصادي أوروبياً، وبذلك أصبحت هذه السياسة تستخدم للضغط على الجانب الفلسطيني وتتراوح بين المحاصرة والمكافأة لفرض سياسات تكريس الاحتلال وخططه الاستراتيجية.

لم يكن مؤتمر مدريد للسلام (الذي جاء في ظل انتفاضة فلسطينية شعبية كادت أن تصل إلى انتهاء الاحتلال، ومنه جاءت فكرة عقد المؤتمر في محاولة لإنقاذ سياسات الاحتلال الإسرائيلي، كما فعلت جميع المؤتمرات الدولية التي عقدت تحت مسمى إنهاء الصراع وحل القضية الفلسطينية) الأول منذ قرار التقسيم عام 1947 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما تلاه من النكبات التي تعرض لها الشعب الفلسطيني منذ ذلك التاريخ، فمن لجنة التوفيق الدولية 1948 التي هدفت إلى إنهاء الصراع العربي والإسرائيلي الصهيوني إلى مبادرة روجرز عام 1970 التي جاءت بعد هزيمة عام 1967 واستكمال إسرائيل لاحتلال فلسطين التاريخية، ومروراً باتفاقيات كامب ديفيد التي أخرجت مصر من الصراع إلى مؤتمر مدريد ومؤتمر أنابوليس عام 2007 ومؤتمر باريس عام 2017 الذي دعت له فرنسا، وتغيب عنه الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي، بالإضافة إلى اجتماعات الأمم المتحدة، والتي كانت جميعها تحت الرعاية السياسية الأميركية وبتمويل وتبن اقتصادي أوروبي.

وفي النتيجة أصبحت المفاوضات المباشرة وبشكل منفرد لكل دولة عربية، مما فتح الباب أمام التطبيع العربي مع دولة الاحتلال وترك الفلسطينيين مكشوفين ومنفردين، في ظل غياب الدعم العربي وأولوية القضية الفلسطينية، والسعي إلى حصر القضية الفلسطينية في زاوية القبول بما هو ممكن ورفع شعار نقبل بما يقبل به الفلسطينيون الدول العربية.

وأخيرا هل تغير شيء في الموضوع الفلسطيني؟ جرى الكثير من المياه في نهر الأردن خلال الـ 30 عاما وبقيت القضية الفلسطينية دون حل عادل وحقيقي ودون سلام في المنطقة، وما زالت القضية الفلسطينية هي الأساس وما زال الشعب الفلسطيني يعيش المعاناة والاضطهاد، واستمر الاستيطان والإغلاق، وتم فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وتمت السيطرة على جميع الحدود وتجاهل وجود الشعب الفلسطيني، وابتعد حل الدولتين وغابت المفاوضات الجدية لإيجاد حل عادل بعد 30 عاماً على المؤتمر الدولي للسلام في مدريد ولا سلام في المنطقة.

وقد اختصرها الدكتور حيدر عبد الشافي قبل 30 عاماً في كلمته أمام مؤتمر مدريد بقوله: «سيداتي. سادتي في الشرق الأوسط هناك دولة مفقودة وهي دولة فلسطين، ينبغي أن تولد تلك الدولة على أرض فلسطين».

سعت إسرائيل للتفاوض من اجل التفاوض فقط (باتريك باز/فرانس برس)

وهم السلطة وخيار الثورة المستمرة

كيف تحولت المفاوضات إلى مناورات دبلوماسية لإقامة كيان فلسطيني في ظل الاحتلال، للحفاظ على امنه واستقراره؟ هذا ما تجيب عنه حتما الطبيعة الانعزالية لليمين الفلسطيني

تامر خرمه

تحرير فلسطين كان يعني في الأدبيات الثورية هزيمة المشروع الصهيوني في المنطقة، باعتباره من أدوات الهيمنة الإمبريالية، بل وأكثرها وحشية. أي أن مهمة التحرير تستوجب تراكم ووحدة نضالات شعوب المنطقة في سياق النضال الأممي ضد كل أشكال العبودية والاضطهاد. كيف تحول الأمر إلى مناورات دبلوماسية لإقامة كيان فلسطيني في ظل الاحتلال، للحفاظ على أمنه واستقراره؟ هذا ما تجيب عنه حتما الطبيعة الانعزالية لليمين الفلسطيني الذي هيمن على قيادة منظمة التحرير، بمباركة اليسار الستاليني.

منذ تأسيس منظمة التحرير اعتبر كثير من شهود المرحلة أن هذه الخطوة جاءت لتخليص الأنظمة العربية من مسؤولية استكمال مهمات التحرر والاستقلال عبر اجتثاث المشروع الصهيوني، وتحميل الفلسطينيين وحدهم كامل العبء. هذا التوصيف لا يمكن دحضه في واقع الأمر، لكن كارثة انتزاع القضية الفلسطينية من سياقها التحرري العربي والأممي تبلورت عبر شعار «أبا وحدنا»، الذي رفعته القيادة اليمينية تمهيدا للاتفاقيات الاستسلامية، التي فتحت الباب بدورها لإعلان التحالف الاستراتيجي بين بعض الدول النفطية والاحتلال، عبر سباق التطبيع الذي نشهده اليوم.

عودة وتعويض كافة الأجيين من مدنهم وقراهم وبلداتهم التي تم اقتلاعهم منها، والقضاء على المشروع الصهيوني تماما، هي باختصار ما تعبر عنه مفردة التحرير. أما إقامة كيان مجرد من أبسط مقومات الوجود، أو حتى دويلة شبه مستعمرة، كما تطمح القيادة اليمينية، فهو أمر مختلف تماما. هذا الانحراف الخطير عن الهدف الذي يفترض أن منظمة التحرير تأسست أصلا لتحقيقه يعود بصراحة إلى اختزال القضية الفلسطينية في لعبة دبلوماسية عبثية لن تقود إلى أي مكان. لكن الأمر لم يبدأ، كما قد يتبادر إلى الذهن، عبر اتفاقية أوسلو، أو حتى مدريد، بل يمتد إلى إعلان برنامج النقاط العشر، أو ما بات يدعى بالحل المرحلي، الذي جعل من وهم الدولة بديلا عن هدف التحرير.

خديعة «المرحلية»

البرنامج، الذي تضمن عبارات قد تجعله يبدو ثوريا للوهلة الأولى، كشف الطموح الحقيقي لقيادة المنظمة، والمتمثل بإقامة سلطة على أية بقعة أرض في فلسطين المحتلة. هذا التراجع كان مفتاح التخلي عن تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، كما كان ينص ميثاق المنظمة، بل وحتى هذا البرنامج نفسه، الذي ورد فيه نصا: «إن أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة». وعلاوة على ذلك فقد أكد أن المنظمة «تناضل ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وتقرير مصيره فوق ترابه الوطني». هذه العبارات «الثورية» كان مصيرها التجاهل التام، كما كان متوقعا منذ إعلان الحل المرحلي في العام 1974، أي بعد سبع سنوات من النكسة، فكل ما كان يعني قيادة المنظمة هو ما ورد في النقطة الثانية من تلك النقاط العشر، حول «إقامة سلطة الشعب الوطنية»، التي تحولت في نهاية مسلسل التنازلات إلى سلطة برجوازية مشوهة. حتى مصطلح الكفاح المسلح، الذي ورد في تلك النقاط، أول دولة تعترف بالكيان الصهيوني، أبت أن تنهار قبل وضع بصمتها على مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، عبر قيامها إلى جانب الإمبريالية الأميركية برعاية مؤتمر مدريد في العام 1991، والذي جُلبت إليه وفود رسمية من النظام السوري «الممانع»، واللبناني، والأردني، والمصري، الذي كان يطمح في تصور ستالين نفسه، الذي فرضه بعد استبعاد منظمة التحرير وفقاً لشروط الاحتلال، رغم مشاركة وفد زعم أنه يمثل فلسطينيي الأرض المحتلة.

> تعاملت القيادة الفلسطينية مع تضحيات شعبها بمنطق استثماري، طمعا في إقامة اي شكل سلطوي

عراب البيريسترويكا، ميخائيل غورباتشوف، تحدث في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر عن تطبيع وجود «إسرائيل»، في حين تحدث جورج بوش الأب عن «سلام شامل»، يفضي إلى ربطها بالمحيط العربي باتفاقيات اقتصادية ودبلوماسية، وبالطبع أمنية. التطبيع بات اليوم المهمة الوجودية للبرجوازية العربية، في حين تمضي مشاريع ربط الاحتلال اقتصاديا بالمحيط العربي على أفضل ما تشتهي واشنطن، أما السلام فهو بالطبع كذبة الإمبرياليتين الأميركية والروسية.

قيادة منظمة التحرير لم تقبل باستثنائها من المشاركة في هذه اللعبة، التي تهدف أولا وأخيرا إلى فرض قبول الاحتلال، خاصة وأنها كانت ترى في الأمر فرصة لتحويل إلى «سلطة» كما كانت تطمح منذ العام 1974، لذا محو وصمة كامب ديفيد، في حين تم انخرطت في مفاوضات أحادية سرية مع الاحتلال، قادت إلى توقيع اتفاقية أوسلو في النرويج، التي توجت باتفاق غزة/ أريحا عام 1993 لتتسابق بعض الدول العربية منذ ذلك الوقت إلى خطب ود «تل أبيب» على الملأ.

الثورة المستمرة

عندما كان الشعب الفلسطيني يناضل في الشتات، لم يكن يقدم الشهداء فقط من أجل إقامة سلطة تفتقر لأي شكل من أشكال الاستقلالية، وتسهم في ضمان أمن الاحتلال. وعندما انتفض في الأراضي المحتلة عام 1987 لم يكن يقدم التضحيات من أجل استثمارها سياسيا في مدريد أوسلو، وانتفاضة العام 2000 لم تكن على الإطلاق دفاعا عن وجود سلطة رام الله التي اعترفت بالاحتلال كدولة حتى قبل تأسيسها في العام 1994.

هل ستندلع انتفاضة فلسطينية جديدة؟ (عصام ريماوي/الأناضول)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

قضية

لم يكن حال اللاجئين الفلسطينيين اليوم يشبه بادئ الأمر، حيث قوبل اللاجئون إثر النكبة بترحاب رسمي وشعبي، وساهم الفلسطيني في الحياة اللبنانية بنهضة عمرانيّة واقتصادية وثقافية، لكن بعد أحداث 1958 شهد عهد الرئيس فؤاد شهاب قمعاً عسكرياً واعتقالات، ورغم أن اتفاق القاهرة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1969 كان اتفاقاً أمنياً، إلا أنّ (م ت ف) لم تستفد من مادّته الأولى التي نصّت على منح الفلسطينيين حقوقاً أساسية بالعمل وحرية الحركة والتعبير السياسي والتنظيمي، وأقلّه، لم تعمل على إبرام اتفاق رسمي مع الدولة بشأن اللاجئين، وإنما تعاملت بحكم أمر واقع نفوذها، ولا يختلف اثنان على الأثمان التي دفعها اللاجئون بفعل إقحامهم في أتون الحرب الأهلية

ماذا تبقّى من اللجوء الفلسطيني في لبنان؟

الحرمان من الحقوق المدنية والأساسية

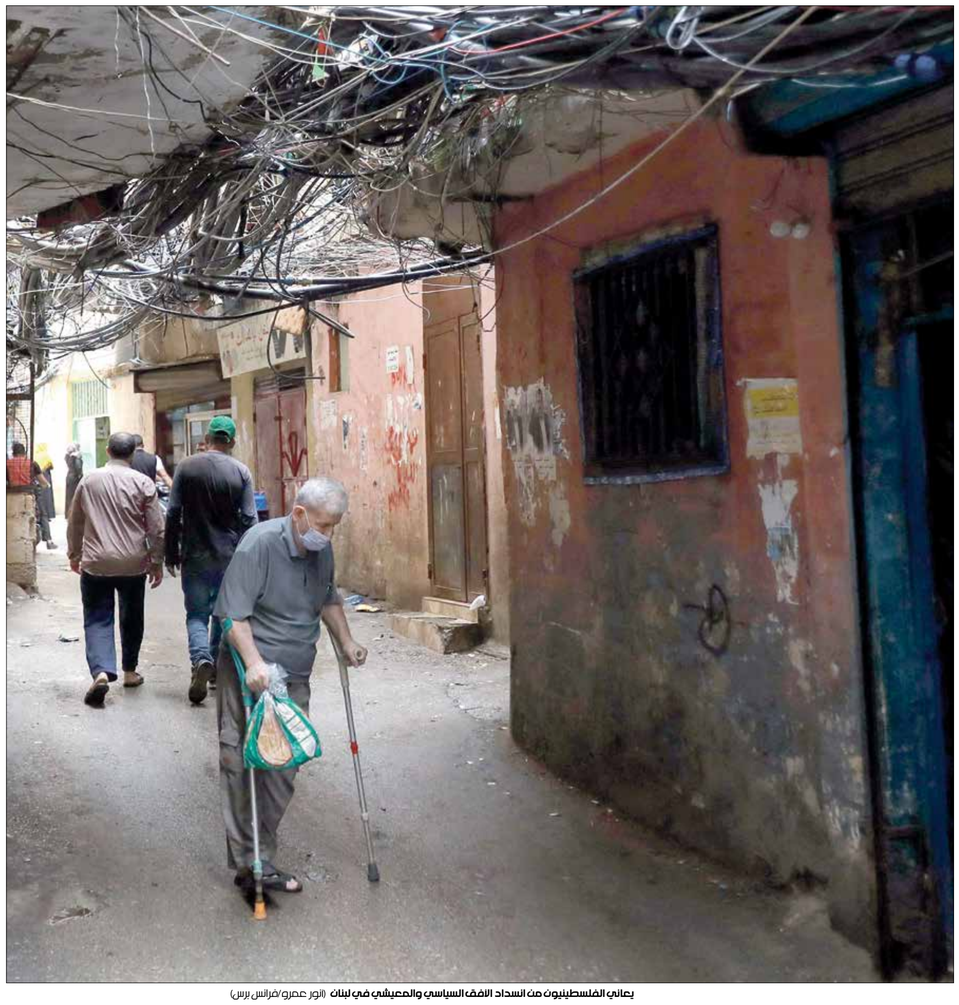

يعاني الفلسطينيون من انسداد الأفق السياسي والمعيشي في لبنان (نور عمرو/فرانس برس)

نداء عودة

لم يغلق مخاض اللجوء الفلسطيني في لبنان فصول أزماته منذ 74 عاماً على النكبة، ولعلّ الأعوام الأربعة الأخيرة التي دقّت فيها طبول «صفقة القرن» والمتماهين مع إملاءاتها، فرضت على الفلسطينيين في كلّ مكان حصاراً أقلّ ما يمكن وصفه بمخاض مصير، أكثر من كونه عسيراً، أضافت أزمة النظام اللبناني بما نضح عنها من انهيار سياسي واقتصادي بثقلها على واقع هذا اللجوء، وأمام ضبابية مستقبل لبنان الدولة، يتساوى اللبنانيون والفلسطينيون في مراكب الهجرة الجماعية، مع ما تشكّله هذه الهجرة اليوم من تغيير ديمغرافي يفرغ المجتمع اللبناني من أركانه المؤطنة والمقيمة، تنسحب هذه المرحلة بقسوتها على اللاجئين الفلسطينيين الذين تمسّكوا بحقوقهم التاريخية وعلى رأسها حقّ العودة، على التماس نفسه، الذي عانوا فيه حرماناً تاريخيّاً من حقوقهم المدنية والأساسيّة في هذا البلد.

> لم تكن المخيمات في زمن «السّلم الأهلي» بمنأى عن الصراع اللبناني-اللبناني

عن الفلسطيني بوَصفه «أجنبياً»

هو قائم من قوانين، ولم يوقّع على المواثيق الدولية ذات الصلة، ورغم أن البرلمان اللبناني أقرّ نهاية العام 2012 الخطة الوطنية لحقوق الانسان والتي تُلزمه بإحترام الحقوق الأساسية لكافة المقيمين على أراضيه، إلا أنّ اللاجئ الفلسطيني بقي في نظر السلطة أجنبياً، وغريباً مستبعداً عن العمل وآتٍ من حرياته في التنقل والتعبير والرأي، لكن سرعان ما يعود الفلسطيني في حسابات السلطة لاجئاً حين تقتضي الحاجة الإقليمية والدولية لذلك. هنا أيسط الأمثلة في تعديل قانون العمل اللبناني والذي جرى تحت ضغط قوى حيّة وأحزاب لبنانية في اغسطس/آب 2010، لم يرشح سوى عن إجراءات «تخفيفية» في الآلية نفسها، حيث ظلّ اللاجئ الفلسطيني من العمال الأجانب لكنه إعتبر من الفئات الخاصّة، أي أنه أعفي من الرسوم وإستثني من مبدأ المعاملة بالمثل لكونه لا دولة له، ما يعني استمرار تحجيم حقوقه كمقيم أصيل وإخضاعه لإجراءات إدارية تتعلّق بوزير العمل لا بقوانين دولة، وحتى اليوم لم تصدر المراسيم التطبيقية المتعلّقة بتعويض نهاية الخدمة، ما يعني استمرار تعرّض اللاجئ الفلسطيني لاستغلال أرباب العمل. وبقي محظوراً عليه مزاولة عشرات المهن ومنها المهن الحرّة كالطبّ والهندسة والمحاماة، وظلّ ممنوعاً من امتلاك شقة سكنية. ولم يكن مستهجناً بعد تسعة أعوام من هذا «تعديل» أن تعود الآلية الإدارية وتخضع اللاجئ لقرار تعسّفي من وزير العمل كميل أبو سليمان صيف 2019 الذي منع الفلسطينيين من العمل ضمن «مكافحة العمالة الأجنبية»، جاء هذا القرار في إطار مزايدة سياسية على خصوم آخرين أرادوا تحميل اللاجئين السوريين مسؤولية الانهيار الاقتصادي في البلاد عشية ثورة 17 تشرين، تمّ إغلاق مصالح ومؤسسات يمتلكها فلسطينيون، وأدى ذلك لاشتعال انتفاضة المخيمات التي قامت على حراكات شعبية وشبابية غير فصائلية، ساند الشارع اللبناني في كثير من المدن والمناطق اللاجئين الفلسطينيين وكتل نيابية لإسقاط هذا القرار، ومن المعروف أن الفلسطينيين يعملون على تجارات حرّة ومشاريع خاصّة إضافة للعمل ضمن الجمعيات والروابط الأهلية والمنظمات غير الحكومية ووظائف منظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف) وأونروا، وكذلك كعمال في ورش البناء، وتعتمد المخيمات على دعم كفاءات شبابها من المغتربين.

مرور تاريخي

لم يكن حال اللاجئين اليوم يشبه بادئ الأمر، حيث قوبل اللاجئون إثر النكبة بترحاب رسمي وشعبي إثر حرب فلسطين، تعهدت الحكومة اللبنانية إيواء اللاجئين على مداخل المدن الأساسية بقصد تحريك الدورة الاقتصادية فيها، ومازالت في الذهن تصريحات وزير الخارجية اللبناني حميد فرنجيه ومنها «سنقتسم في ما بيننا وبينهم آخر لقمة من الخبز»، هذا الانخراط الفلسطيني في الحياة اللبنانية أسهم بنهضة عمرانيّة واقتصادية وثقافية، لكن لم تكن المخيمات في زمن «السّلم الأهلي» بمنأى عن الصراع اللبناني-اللبناني فقد انسحب على مخيمات «نهر البارد» شمال لبنان عام 2007 وعاصمة الشتات «عين الحلوة» جنوب لبنان صيف 2017 ودفع المدنيون مجدّداً ثمناً باهظاً في ما سمي الحرب على الإرهاب، تمّ تسوير «عين الحلوة» بحواجز أمنية وجدران إسمنتية وازداد التعامل مع المخيمات كغيتوهات أمنية معزولة عن محيطها اللبناني، ولا شكّ أنّ الانقسام الفلسطيني- الفلسطيني كان ومازال خير مُستدرج لـ«البندقة» المخيمات، كما أنّ غياب المرجعية الواحدة للاجئين ترك مصيرهم للريح.

ولم يأتِ هذا التعاطي مع اللجوء كملفّ أمني سوى امتداد مضاف لما أفرزه زمن الوصاية السورية على لبنان، بحيث يكون «التوطين» خطراً وجودياً على لبنان بوصفه إخلالاً بالديموغرافيا. وفيما طوت الأطراف المتحاربة صفحة الحرب بينها وتقاسمت غنائم السلطة، لم تكلّف نفسها قراءة أسباب هذه الحرب ومطالعة اللبنانيين على خلفياتها، بدا الـ«توطين» الوارد في مقدمة الدستور اللبناني هو الابتكار السياسي للرّهاب ضدّ الفلسطيني كونه مسؤولاً وحيداً عن الحرب الأهلية، وفي ذلك تعمية واضحة عن مرضيّة النظام الطائفي اللبناني الولاد للحروب والأزمات، تستعين السلطة بفزّاعة «التوطين» لترهيب الشارع وتغليب مصالحها الضيقة في بثّ خطاب عنصري بغيض، ولا ينطبق هذا المصطلح على حالة اللجوء، فالتوطين أو الاستيطان هو استبدال قسري لجماعة وافدة أو محتلة بأخرى أصيلة، المثير للسخرية والمؤلم معاً أن سلطة الطائف أمعنت في إقصاء الفلسطيني تحت ذريعة «حقّ العودة»، والنتيجة مزيد من الفقر والبطالة والظروف البيئية السيّئة ضمن المخيمات التي منع عنها إدخال الإمدادات الصحية ومواد بناء، كان الفلسطينيون مع ازدياد أفراد عائلاتهم يضطرون للتوسع عمودياً ضمن رقعة جغرافية ثابتة وبشكل غير آمن، وبلغ متوسّط عمر الفرد في مخيّم شاتيلا 45 عاماً، ويموت عشرات اللاجئين سنوياً صعقاً بالكهرباء الممدّدة عشوائياً في مخيم برج البراجنة، حتى نهاية التسعينيات هاجر نحو مائة وثمانين ألفاً، واتّسعت المخيمات أكثر من ذي قبل للسكان الفقراء من اللبنانيين والعمال العرب والأجانب ولاحقاً لاجئي مخيم اليرموك من سورية، ويمكن القول إن سلطة الطائف في سنوات ما بعد الحرب كانت تنتظر ما ستؤول إليه مفاوضات مدريد وأوسلو التي أيضاً، تركت مصير اللاجئين الفلسطينيين للرياح.

الإحصاء ما قبل الأخير للأقلية الخرساء؟

يخضع تعداد اللاجئين الفلسطينيين أيضاً للتجاذبات السياسية اللبنانية، وبين التضخيم والتخفيض تتضارب أرقام اللاجئين المسجلة على لوائح أونروا وهم (436,154) من المسجلين في المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين، حيث إن عدداً منهم هم لبنانيون ضمن التصنيف القانوني لكل من كان مقيماً على أرض فلسطين قبل العام 1948 وتهجر قسراً لكنهم غير مسجلين في دوائر الدولة بحكم مواطنيتهم، إضافة إلى قرابة 75 ألف لاجئ من أهالي القرى السبع تمّ منحهم الجنسية اللبنانية بهدف تحقيق توازن طائفي في مرسوم «5247» صدر بعد الحرب ولازالوا مسجلين كلاجئين فلسطينيين في دوائر الدولة وعلى لوائح أونروا أيضاً، أما التجنيس بهدف التوازن الطائفي فقد انسحب على عدد من الحقبات، مثّل تجنيس معظم المسيحيين الفلسطينيين إضافة إلى الأثرياء وبعض العائلات الكبيرة، التي تمتد إلى فلسطين قبل تقسيم سايكس بيكو بهدف زيادة نفوذ هذه العائلات السياسية وبلغوا نحو 30 ألفاً مع بداية النكبة، وشهدت بداية عهد الرئيس ميشال مرسوماً قضى بتجنيس عشرات من الأثرياء الفلسطينيين مع عائلاتهم.

نهاية العام 2017 وبرعاية رئيس الحكومة السابق سعد الحريري أعلن ما رشح عنه الإحصاء الأخير للفلسطينيين في لبنان والذي قامت به «إدارة الإحصاء المركزي في لبنان» و«الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني» و«لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني» لتعلن عن رقم صادم وهو 174,422 فرداً، سرعان ما قوبل الرقم المخفّف بسجال سياسي جديد، تداولت الأوساط أن يكون 225 ألفاً، واطلّت حينها أصوات سياسية تفيد بـ«ستمائة ألفاً»، في ذلك الوقت كان المسرعون إلى تلقّف «بشارات» صفقة القرن يفعلون أفعالهم، أعلنت أونروا عجزها عن الاستمرار بعد توقف الدعم الأميركي، وحوصر الطلاب الفلسطينيون بوقف منحهم التعليمية في الجامعات الأميركية بوصفهم «إرهابيين»، الأغرب أن «أفلاس» أونروا لم يمنع وفود ملايين اليوروهات من الدول المانحة، على الأقلّ يمكننا مراجعة إعلان وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط البريطاني جيمس كليفرلي جهاراً عن منح اللاجئين الفلسطينيين 33 مليون استرليني لتحصينهم صحياً وعلمياً خلال جائحة كورونا صيف 2020، وليس خافياً أن أونروا في فسادها وقرصنتها لحقوق اللاجئين أستطاعت استغلال جائحة كورونا لإحصاء جرى بتكتّم، وحيث كانت الحكومة اللبنانية تطلب منع الفلسطينيين من العودة إلى لبنان خلال الإقفال العام، كانت أونروا توزّع إعانتها المالية على العائلات الفلسطينية اللاجئة وقدرها لم يتجاوز عشرة دولارات للفرد بشرط حضور الأفراد شخصياً أي بقصد إحصائهم، ما يعني عدم إحصاء اللاجئين الذين حشروا في البلدان التي يعملون فيها أثناء الإقفال العام، كان الأميركيون وحلفاء إسرائيل يحاولون الضغط لتعديل التعريف القانوني للاجئ والمتحدرين منه، أي حصرها باللاجئ عام 1948 وإسقاطها عن أولاده وأولاد أولاده، تحاول القوى هذه ممارسة هذا الضغط لتقليص عدد اللاجئين عبر الشاهد القانوني التاريخي على اللجوء أي «أونروا»، وفي ظلّ انسداد الأفق وغياب مرجعية راجحة للشعب الفلسطيني، يجدر السؤال، ماذا تبقى من اللجوء الفلسطيني في لبنان؟

القدس تراجع كبير بعد مؤتمر مدريد

كان تأجيل ملف القدس في المفاوضات إلى المرحلة الأخيرة، خطأ كارثيا سمح لإسرائيل بإحداث عمليات تغيير ممنهجة تطاول كل معالم المدينة، لتفريغها من شعبها الفلسطيني وجلب مستوطنين محلهم

عملية فادي ابو شخيدم الفدائية اعادت القدس تحت الاضواء (مصطفى الخاروف/ الأناضول)

عادل شديد

عملية القدس الفدائية الأخيرة التي أدت إلى مقتل جندي إسرائيلي وإصابة مجموعة من المستوطنين والجنود، واستشهاد منفذها المقدسي فادي أبو شخيدم، أعادت قضية القدس للنقاش مجدداً لأهميتها في الصراع الإسرائيلي العربي بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، بعد أن قطعت سلطات الاحتلال شوطاً كبيراً في عزل المدينة عن محيطها الديمغرافي والجغرافي والسياسي والاقتصادي الفلسطيني، وذلك كجزء من خطة ممنهجة شاملة لتغيير معالمها التاريخية والحضارية والسكانية والطبوغرافية لتفريغها من سكانها الأصليين وتهويدها عبر نقل سكان يهود للإقامة فيها، وطرد سكانها الفلسطينيين الأصليين عبر سلسلة كبيرة من الإجراءات والسياسات التي ترمي إلى تحويل المدينة إلى بيئة طاردة للفلسطينيين وتحويل حياة من تبقى فيها من أصحابها الأصليين إلى جحيم.

مثّلت مدينة القدس عبر التاريخ العاصمة الرمزية لفلسطين، لمكانتها العربية، وطبيعتها التاريخية الأثرية ولموقعها في وسط فلسطين، فالقدس كانت قبل الاحتلال الصهيوني وبعده بمثابة المركز الثقافي، الإعلامي، الفني، التعليمي، الروحي الإسلامي والمسيحي والاقتصادي، كما هي المركز السياسي الفلسطيني، وقد تجسد ذلك بسنوات ما بعد احتلال المدينة من قبل إسرائيل عام 1967، وشهدت سنوات السبعينيات والثمانينيات وحتى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية نشوء وبناء العديد من المؤسسات السياسية والإعلامية والثقافية والتعليمية، التي جسدت الهوية الوطنية الفلسطينية وجعلت من المدينة مركز العمل والقيادة للجماهير الفلسطينية، والذي تجلى بشكل واحد في قيادة الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وقيادة الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع في شتى المجالات.

رغم أن أسس ما يسمى عملية السلام التي انطلقت في مؤتمر مدريد في مثل هذه الأيام قبل ثلاثين عاماً، كما اتفاقية أوسلو التي تلت المؤتمر كانت قد أكدت أن الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة وحدة سكانية جغرافية سياسية واحدة، وأن مستقبلها يتم تحديده عبر المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، لكن الخطأ الذي وقعت فيه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حين قبلت تأجيل موضوع القدس للمفاوضات النهائية من دون ضمانات تلزم إسرائيل بالالتزام بالاتفاقيات، قد أدى إلى أن تستغل إسرائيل ذلك لإحداث عملية تغيير ممنهجة تطاول كل معالم مدينة القدس، لتفريغها من شعبها الفلسطيني وجلب مستوطنين يهود محلهم، لخلق واقع يستحيل تغييره مستقبلاً وإعادة القدس لما كانت عليه الحال قبل احتلالها في العام 1967، ومن أجل ذلك عملت إسرائيل على دمج المدينة جغرافيا بعد الإعلان عنها عاصمة إسرائيل، وأصدرت مجموعة من القوانين والسياسات الرامية لخلق أغلبية يهودية في شتى أنحاء المدينة وخاصة الشرقية منها، بهدف استحالة تقسيمها مستقبلاً فيما لو تبدلت الظروف الإقليمية والدولية.

في الوقت الذي طالبت فيه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إسرائيل بوقف أعمال الاستيطان والتوسع بعد مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو، إلا أن حكومات إسرائيل المتعاقبة استغلت تلك الاتفاقية لتسريع مشروعها التهويدي الإحلالي في مدينة القدس، وقامت بأكبر عملية تغيير لمعالم المدينة المقدسة، ورغم أن عدد المستوطنين اليهود في الجزء الشرقي من المدينة المحتلة لم يتجاوز المائة ألف عشية مؤتمر مدريد، ألا أن عددهم تجاوز اليوم ربع مليون مستوطن موزعين على كل أنحاء القدس الشرقية، عقب وغيرها من حدود البلدية كجزء من مشروع تهويد المدينة، وذلك بعد بناء جدار الفصل العنصري بطول تجاوز (200) كم حول مدينة القدس من الجهات الثلاث الشمالية التي تفصلها عن أحيائها الشمالية ومدينتي رام الله والبيرة، وأيضا من الجهة الشرقية لفصلها عن أحيائها الشرقية والغور ومنطقتي بيت لحم وأريحا، ومن الجنوب لفصلها عن مدينة بيت لحم.

رغم ما تعرضت له مدينة القدس في العقود الثلاثة الماضية من سياسات احتلالية ممنهجة لتفريغها وتهويدها، إلا أن إسرائيل لم تكتف بها، حيث كشف تقرير صادر قبل أسابيع عن مؤسسات بلدية القدس في المدينة عن أسموه مشروع إسقاط المدينة، والذي سيتم بموجبه بناء (78) ألف وحدة سكنية جديدة للمستوطنين فقط بالعشرين عاما المقبلة، وسيتم بناء جزء منها في المنطقة المحاذية لمستوطنة معاليه ادوميم شرقا وشمالا، والتي سيتم فيها فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، كما أن بناء جزء من هذه الوحدات السكنية سيكون داخل الأحياء الفلسطينية في المدينة، بهدف تشويه طابعها العربي الإسلامي والمسيحي وإنتاج مدينة أقرب للبناء الغربي اليهودي كما في المستوطنات، بما فيها الأحياء العربية، وذلك لتحويل المجتمع الفلسطيني المقدسي، إلى أشلاء وبقع كثيرة متناثرة وغير متصلة أو مترابطة في بحر كبير من التجمع الاستيطاني اليهودي المسلح، لخلق أغلبية يهودية مطلقة في الجزء الشرقي من المدينة وتحويل حياة المقدسيين إلى جحيم لا يطاق، وفي هذا الخصوص تم سحب أكثر من (20) ألف بطاقة هوية مقدسية في السنوات الثلاثين الماضية التي تلت مؤتمر مدريد للسلام، وقامت بهدم الاف المنازل الفلسطينية وأغلقت الاف المحال التجارية بذرائع مختلفة، كما ضربت السياحة الفلسطينية، كما قامت بتوسيع مساحة القدس الشرقية لضم إليها مستوطنات جديدة مثل معاليه ادوميم شرقي العيزرية، وبناء مستوطنات كبرى جديدة وضمها للقدس مثل هار حوما (جبل أبو غنيم) وبسجات زئيف وغيرها، في الوقت الذي أخرجت إسرائيل عدة أحياء فلسطينية مثل رأس خميس وسميراس وكفر

> مشروع إسقاط المدينة سيتم بموجبه بناء 78 ألف وحدة سكنية جديدة للمستوطنين

جزء من مخطط لتشويه تاريخ المدينة، التحرير وكل مؤسسات وفعاليات البناء الفلسطيني على مساحة (8,5%) من مساحة القدس العربية فقط، ويوجد في المدينة (57235) وحدة سكنية للمقدسيين من أصل (227729)، أي بنسبة تقل عن (25%) من عدد المساكن في القدس، برغم أن نسبة الفلسطينيين في القدس من مجمل السكان تتجاوز (37%) من مجموع سكان المدينة يهودا وعربا، وهذا ما يظهر النقص الكبير في الوحدات السكنية كما النقص في باقي مرافق الحياة وكل البنية التحتية لا سيما جهازي التعليم والصحة.

أدركت إسرائيل في بداية سنوات التسعينيات من القرن الماضي، أي بعد توقيع اتفاقية أوسلو، أن بقاء المؤسسات الوطنية الفلسطينية المختلفة في القدس، يشكل عائقا جديا أمام مشروعها التهويدي للمدينة، فبدأت بمجموعة قرارات وسياسات وإجراءات لاجتثاث تلك المؤسسات وإغلاقها، بحجج أمنية، وخاصة أن بقاء تلك المؤسسات في القدس يتناقض مع الادعاء الصهيوني بأن القدس العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل، لذلك أغلقت كل المؤسسات الفلسطينية من مؤسسات سياسية وطنية كبيت الشرق الذي اسسه فيصل الحسيني وضم عدة مؤسسات وطنية وبحثية واجتماعية وشكل مقرا لمنظمة التحرير وانتهاء بالمؤسسات التجارية والفنية والإعلامية وغيرها.

رغم سياسات الاحتلال المستمرة، والتي كان آخرها ملاحقة ومنع مؤسسات السلطة والمحافظة من العمل والاستمرار في المشاريع التصفوية للوجود الفلسطيني في القدس، وخصوصا هدم كل ما له علاقة بالتاريخ والحضارة وزيادة عدد المستوطنين الذين يقتحمون المسجد الأقصى والذين إذا ما قورنت أعدادهم بأعداد المستوطنين الذي كانوا يقتحمون ساحات المسجد الأقصى قبل مؤتمر مدريد، فان عددهم الآن في يوم واحد يفوق عددهم في سنة كاملة قبل مؤتمر مدريد كما التغيير الكبير الذي أصاب المدينة من كل النواحي في العقود الأخيرة، إلا أن المقدسيين مستمرون في صمودهم وثباتهم رغم المعاناة اليومية التي يعيشونها، وبشكل يتناقض مع المشروع الصهيوني الرامي لاجتثاثهم من المدينة، إلا أن نسبتهم اليوم مقارنة مع اليهود في المدينة ارتفعت إلى حوالي (40%) مقارنة مع (30%) عام 1991 عشية مؤتمر مدريد، مما يكشف إرادة المقدسيين وانتماءهم لقدسهم، وهذا ما بات يزعج دوائر صنع القرار الإسرائيلي.

العربي الجديد
ملحق فلسطين
الأحد 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 م 23 ربيع الآخر 1443 هـ
العدد 77 السنة الثامنة
Sunday 28 November 2021

بالصورة

بعد 30 عاما من انطلاق مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل، هاهي العاصمة الإسبانية تشهد تظاهرات رافضة لمخرجات مسيرة المفاوضات الطويلة، والتي أجهضت كثيرا من حقوق الشعب الفلسطيني

شهدت مدريد التي احتضنت مؤتمر السلام قبل 30 عاما مسيرات رافضة لمخرجات المفاوضات (سنحان بوليلي/الأناضول)

احتجاجات رافضة بعد 30 عاماً

شهدت العاصمة الإسبانية مدريد في الحادي والثلاثين من أكتوبر/تشرين الأول الماضي مسيرة للتعبير عن رفض مخرجات مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو، وتأكيد الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني بإقامة دولته «من البحر إلى النهر».

وتأتي هذه المسيرة التي شارك فيها العشرات، بدعوة من مؤتمر «المسار الفلسطيني البديل» (منظمة مدنية) وذلك في الذكرى العشرين لمؤتمر مدريد للسلام بمشاركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي آنذاك.

ورفع المتظاهرون الأعلام الفلسطينية إلى جانب لافتات كتب عليها: «أنهوا الاحتلال العنصري» «تحيا فلسطين» «قاطعوا إسرائيل» «الحرية لفلسطين».

وفي ميدان «بويرتا دي سول» أكد منظمو المسيرة في بيانهم «مواصلة إسرائيل احتلال الأراضي، والتطهير العرقي والنهب بحق الفلسطينيين».

وبدأت أول مفاوضات مباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 برعاية أميركية سعيا لإقامة سلام دائم بين الدول العربية وإسرائيل على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام» وقراري مجلس الأمن (242) و(338).

وفي سبتمبر/أيلول 1993، وقع رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحق رابين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الراحل ياسر عرفات، على إعلان أوسلو الذي نص على تأسيس حكم ذاتي فلسطيني، وتم توقيعه في واشنطن، وأفضى إلى قيام السلطة الفلسطينية.

وقام الاتفاق الذي عرف حينها بـ«إعلان المبادئ لتحقيق السلام» على انسحاب إسرائيلي تدريجي من الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن ذلك لم يتحقق بالكامل على أرض الواقع.

(العربي الجديد)

مطالبات بكل فلسطين من النهر إلى البحر (أوسكار غونزالس/Getty)

رفضا لجرائم الحرب الإسرائيلية (أوسكار غونزالس/Getty)

الحق في الحرية لا يسقط مع الزمن (إيراك اكيالوت/الأناضول)

تأكيد الحرية والعدالة والقدس (سيزارو ديلوسي/Getty)

تضامن واسع (ماركوس ديلماز/Getty)

مدريد: من هنا تغوّل الاستيطان

ثائر السهلي

قد يصحّ القول إن سيرورة التنازلات الفلسطينية المؤذية، والرضوخ للشروط المجحفة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، تمّ التقيد بها وتكبيل منظمة التحرير بالتزاماتها، انطلاقاً من مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وفي الخطوات والميكانزم التي تمّ العمل بها تحضيراً له. وبات الذاهبون إلى مدريد، ثم لاحقاً إلى مفاوضات «كوريدور أوسلو» يقبلون، عملياً، بالتفسير الصهيوني لفحوى القرارين الصادرين عن مجلس الأمن 242- 338 الهادف إلى ابتلاع أكبر كمية من الأرض والسيطرة على سكانها أو طردهم.

ومن بين الأخطر مما أحدثه الذهاب إلى مدريد شرعنة الاستيطان في الأراضي المحتلة في عام 1967، فغول الاستيطان الذي يبتلع الأرض الفلسطينية بلا هوادة، بحيث وضع بقوّة الأمر الواقع نهاية لإمكانية تطبيق (حلّ الدولتين)، نال ضوءاً أخضر من وقتها، ففي مؤتمر مدريد وفي الطريق إليه أشاحت القوى الداعية والمشاركة فيه أنظارها عن خطورته، البيّنة نتائجها الكارثيّة اليوم، وارتضت أن تسير في مسارات التسوية، دون المسّ بـ«حق الاستيطان في الوجود»، إن صحّ التعبير. ونجحت تل أبيب من وقتها في فرض قراءاتها الخاصة للقرارات الدولية. فيما كان «المهرولون» إلى مدريد، كما وصفهم الشاعر الراحل نزار قباني، يتغنّون بالإنجازات الشكليّة والحضور الإعلامي الفلسطيني (ضمن وفد مشترك مع الأردن)، كانت الأراضي الفلسطينية تعيش عام انتفاضة الحجارة الرابع، وقد استعصت على سياسات تكسير العظام التي تبنّاها رابين. كان إخمادها شرطاً أساساً في قبول مشاركة منظمة التحرير (غير المباشرة) في «عملية السلام» بمدريد، منظمة كانت ترزح تحت أحمال الحصار والمقاطعة العربية في أعقاب حرب تحرير الكويت، وقد خسرت أيضاً حليفاً دولياً مهمّاً هو الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية، وعاشت انقساماً وتخبّطاً داخلياً تعمّق في أعقاب عقد المؤتمر وانطلاق مسار التسوية من (أوسلو) حتى يوم الناس هذا.

المشاركة في مدريد أتت لتحقيق أهداف قيادة المنظمة في تونس بالعودة إلى الأراضي المحتلة، ودون أن تحدد أهدافها بدقة (حيدر عبد الشافي، البيان 30 أكتوبر 1999)، بمعنى «عودة» عن طريق إبرام اتفاق تسوية مع دولة الاحتلال، في هذا السياق قدّمت تلك القيادة الانتفاضة والمقاومة قرباناً لتلك الأهداف كما نقرأ اليوم، عن طريق تصريحات مباشرة وتعهدات خطيّة للرئيس الراحل ياسر عرفات كشرط لبدء الحوار بين المنظمة والإدارة الأميركية بين عامي 1988 و1991، أعلن فيها نبذاً صريحاً لكل أشكال العنف الفردي والجماعي و«إرهاب الدولة»، والاعتراف بقراري مجلس الأمن المشار إليهما سلفاً، وضمنياً بالكيان المحتل. أي أن مسار مدريد تطلّب الذهاب إليه أوّل ما تطلّب التفريط بمكامن وأوراق قوّة لازمة، تحت أوهام «الفهلوة» وإمكانية أن تغيّر واشنطن من سياساتها في الدعم اللا محدود لدولة الاحتلال، وهذا ما لم يقع إطلاقاً. مع أن «مبادرة السلام الفلسطينية» التي أعلنت في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني تبنت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة، ووقف الاستيطان والانسحاب من الأراضي المحتلة في 1967، إلا أن الطريق إلى مدريد عبّدته واشنطن منفردة، وقفزت فيه قيادة المنظمة على قرارات الإجماع التي صيغت في اجتماع هيئاتها من أجل السير فيه، بداية من أعضاء الوفد، وطبيعته وصلاحياته، مروراً بوقف الانتفاضة كتعبير عن «حسن النوايا»، ووصولاً إلى شرعنة الحوار والتفاوض في ظل استمرار الاستيطان.